

## قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم

"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"

د. جميل حسن النجار

جامعة القدس المفتوحة - غزة - فلسطين

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Beaver and Ryan, 2000)، ونموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي. طبقت الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2005-2012م، وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة. وضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، نموذج (Beaver & Ryan, 2000)، نموذج (Basu, 1997)

## Measuring the Level of Accounting Conservatism in Financial Statements and Reports and Its Effects On the Share Market Value

"An Empirical Study of Corporate Companies listed at Palestinian Security Exchange"

### Abstract

This study aimed to measure the level of accounting conservatism in financial statements and reports issued by corporate companies listed at Palestinian Security Exchange and to show the effect of accounting conservatism on the share market value. In order to achieve the study objectives, The (Beaver and Ryan, 2000) model and (Basu, 1997) model were used to measure the accounting conservatism.

**The** study was applied on a sample of 31 Palestinian corporations listed at Palestinian Security Exchange during the period 2005-2012. **The results of the study showed** that the level of accounting conservatism in financial statements and reports issued by Palestinian companies is low. Moreover, the study also found that financial reports of insurance and banks sectors in Palestinian Stock Exchange are the most conservative, whereas the investment sector was the least conservative. Finally, the level of accounting conservatism affects positively on the share market value.

**The study recommended** the need to activate the role played by the financial market regulator to activate control over the financial reporting and to force companies to increase the levels of conservatism within reasonable levels. The study also recommended that external auditors should point out how companies are committed with the adequacy of conservatism level in financial statements and reports.

**Key Words:** Accounting conservatism, (Beaver and Ryan, 2000) model, (Basu, 1997) models

## 1. مقدمة:

يُعدّ التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي يجب أن تتوفر في القوائم المالية، وقد ساد التحفظ المحاسبي بشكل جلي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فإنه يختار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي.

وقد لوحظ تزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة المالية بموضوع التحفظ المحاسبي، وازدادت وتيرة هذه الأبحاث خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بسبب تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ويرى الباحث بأن هناك مبررات تكمن وراء عودة الاهتمام بهذا الموضوع، السبب الأول التقدم الكبير في دراسة العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة وآثارها على التقرير المالي، والسبب الثاني زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة للتأكد من ممارسات ادارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي، والسبب الثالث يكمن في التقدم الكبير في بحوث أدوات القياس لكثير من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع القوائم المالية، والسبب الرابع يعود إلى زيادة وتيرة الجدل بشأن استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

كما تزايد الاهتمام العالمي في الفترة الأخيرة بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين أرباح وعائدات الأسهم، وذلك من خلال اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة درجة التحفظ المحاسبي في عدد من الدول المختلفة. ويرى (Ball & Kothari, 2007) (1) أن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هو جوهر الشفافية في القوائم المالية، ويظهر الدور التحفظي للمحاسبة من خلال اختيارات الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة، والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة، ويتم ذلك في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(2)، وقد أصبحت ظاهرة زيادة التحفظ في التقارير المالية قضية رئيسة للبحث المحاسبي المعاصر خاصة بعد تزايد التقرير عن خسائر من قبل الشركات مع تزايد التحفظ في التقارير المالية.

ويمكن القول بأن التحفظ المحاسبي يتمثل في الدرجة العالية من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة (الإيرادات والأرباح)، مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للاعتراف بالأخبار السيئة (المصروفات والإيرادات)، حيث وجد أن الأرباح أو نتائج الأعمال تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة، وهذا ما أكدته نتائج العديد من الدراسات. (3) (4) (5) (6)

ولازال يُثار جدلٌ واسعٌ في الأوساط العلمية والمهنية -الاقليمية والدولية- حول تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة، فمن ناحية خلصت العديد من الدراسات والبحوث العلمية النظرية والتطبيقية بأن التحفظ المحاسبي يقيد السلوك الانتهازي للمديرين ويحسن قيمة المنشأة. (7) (8) (9) (10) (11) ومن ناحية أخرى، هناك دراسات انتقدت التحفظ المحاسبي من زاوية احتمال تشويه المعلومات وآثاره السلبية على تخصيص الموارد الاقتصادية فضلاً عن تدميره لقيمة المنشأة. (12) (13) (14)

ويسهم التحفظ المحاسبي من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة داخل السوق المالي في الكشف عن مدى كفاءة السوق المالي الناشئة، حيث أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن تمتع بعض التقارير المالية بالتحفظ في سوق ما يزيد من كفاءة السوق المالي، وقد قام الباحث بهذه الدراسة بهدف تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم.

### 1.1 مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق، تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

## 2.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور المتوقع لمستوى التحفظ المحاسبي على مستوى التقارير المالية، حيث يساهم مستوى التحفظ المحاسبي داخل التقارير المالية المنشورة في تقييم شفافية الإفصاح المالي وذلك من خلال الابتعاد عن المبالغة في التقييم والقياس المحاسبي، ومن ثم القدرة على توفير معلومات دقيقة وملائمة لتقييم الوضع المالي للشركة وقدرتها على التنبؤ بمستقبلها، وتزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة. وسوف تحاول هذه الدراسة تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، واختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية للسهم، كما يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين ببورصة فلسطين، وإدارة البورصة التي ربما تستفيد منها في وضع التدابير والسياسات اللازمة لدعم شفافية الإفصاح المالي ومصداقيته.

### 3.1 أهداف الدراسة

#### تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2005-2012 م.
2. بيان الأثر المترتب لمستوى التحفظ على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة 2005-2012م.
3. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين حول مستويات التحفظ داخل التقارير المالية المنشورة ومن ثم المساهمة في تقييم شفافية الإفصاح المالي من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
4. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة والتي يمكن أن يستفاد منها من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

### 4.1 حدود الدراسة

1. اختبرت هذه الدراسة مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على القيمة السوقية للسهم.

2. طُبِّت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
3. تبحث الدراسة في المؤشرات المالية للشركات، وبالتالي فإنها استخدمت البيانات المالية المستخرجة من التقارير المالية المنشورة في الفترة الممتدة من عام 2005 وحتى 2012م.

## 2. الإطار النظري

### 1.2 مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته

على الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي ومكانته في عملية إعداد القوائم المالية إلا أن الملاحظ عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، فعرفه (Basu) (15) بأنه التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث انعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة، وقد عرف (Beawer & Ryan) (16) التحفظ المحاسبي بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى، ويعرف أيضاً بأنه معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الفوري بالنفقات (17)، ويشير مصطلح التحفظ المحاسبي إلى التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الامكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وبالتالي يفضل تقييم الأصول بقيم أقل واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة (18)، كما أشار (Roychowdhury & Watts) (19) إلى أن على المحاسبين أن يدرجوا في تقاريرهم أدنى قيم محتملة للأصول والإيرادات، وأعلى قيم محتملة للالتزامات والخسائر، ومن هنا، يمكن القول إن التطبيق العملي للتحفظ المحاسبي له تأثير على دقة القوائم المالية وشفافيتها في الأجل القصير وفي ظل وجود فرص استثمارية المنشأة. ويرى البعض أن التحفظ المحاسبي هو تفضيل المحاسب للطرق التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية (20) وبعضهم الآخر يفسرها بوجود شهرة للشركة غير معلن عنها؛ حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للأصول نسبة إلى قيمتها السوقية (21). وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB

1980 في الإطار المفاهيمي رقم (2) التحفظ المحاسبي بأنه تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار. في المقابل، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية IASB 1980 التحفظ المحاسبي بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب(22).

ويرى الباحث بأنه على الرغم من التقارب الملحوظ بين التعريفات السابقة لماهية التحفظ المحاسبي، إلا أنه لازال هنالك تضارب في تصنيف التحفظ المحاسبي من الكثير من الباحثين، فنرى أن بعضهم يطلق على التحفظ المحاسبي بأنه مبدأ(23)، وبعضهم الآخر يطلق عليه بأنه محدد(24)، ويشير آخرون بأنه منهج(25)، ويطلق عليه البعض الآخر بأنه سياسة(26).

ويميز البعض بين نوعين من التحفظ(27)، الأول التحفظ غير المشروط، أي لا يتوقف على حدوث وقائع معينة، ويؤدي إلى تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية، أما النوع الثاني وهو التحفظ الشرطي، وهو يعتمد على التنبؤ بوقوع أحداث معينة، وهذا يقود إلى تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية.

وتظهر أهمية التحفظ المحاسبي في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والتي أدت بالكثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، مما قاد الكثير من مديري تلك الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون بها، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة، لذلك فإن اتباع سياسة محاسبية تتسم بالتحفظ يقلل من مخاطر المعلومات، ومخاطر الوكالة وخاصة في فترات الأزمات المالية.(28)(29)

ومن جانب آخر فإن التحفظ المحاسبي يساعد في توفير معلومات تتصف بالجودة والنوعية وتفي باحتياجات المستثمرين، فالتقارير المالية التي تتصف بالتحفظ تعطي إشارات لمستخدمي القوائم المالية من خارج المشروع بأن المعلومات المنشورة تتصف بالجودة،

وبالتالي فإن الشركات التي تتسم بمستويات تحفظ في قوائمها المالية المنشورة تكون أقل تأثراً لهبوط قيمة أسهمها. (30) (31) (32) (33)

وهناك مزايا أخرى للتحفظ المحاسبي، حيث يؤثر التحفظ المحاسبي على تكلفة التمويل والاستثمارات وباقي الأنشطة داخل المشروع، ويسهم في تجنب وقوع خسائر في قيمة المشروع، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة أن التحفظ المحاسبي يقلل من تكلفة الدين (34) (35) ويعزز من قيمة الأصول النقدية (36) (37) ويساهم في السيطرة على مخاطر متنوعة داخل المشروع من أهمها مخاطر الإفلاس (38).

## 2.2 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي تتمثل في الآتي:

**1. حجم الشركة:** حيث أثبتت نتائج بعض الدراسات السابقة (39) (40) أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية، في المقابل، يرى (Hayan) (41) أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، لذلك توقع Hayan أن الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوى القضائية.

**2. عقود المديونية:** من مصلحة المقرض أن يتم استخدام التحفظ في القوائم المالية للشركة المقترضة حيث يحتاج كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة القرض، وضمن خدمة الدين، وذلك بدفع الفوائد وأقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون إلى ضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تتخفف، لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة (42)، وقد وجد (Choi) (43) أن التحفظ المحاسبي يزداد لدى الشركات التي تعتمد في تمويلها على البنوك وذلك بعد أن تم قياس التحفظ المحاسبي بمقياس (Basu 1997). وقد وجد (Zhang) (44) أن التحفظ المحاسبي يساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب عند انتهاك شروط عقد القرض، كما ذكر (Ahmed et. Al) (45) أن مستوى التحفظ لدى المقرضين لا ينخفض بعد الاقتراض، كما يرى أن المقرضين يروا أن التحفظ

المحاسبي هو أحد وسائل تقليل انتقال الثروة من المقرضين إلى حملة الأسهم.

**3. حوكمة الشركات:** ترتبط حوكمة الشركات ارتباطاً إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية الحوكمة، كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي داخل القوائم المالية.

**4. التنظيم المحاسبي المهني:** ويقصد بها التنظيمات المهنية المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة التي تنسم بالتحفظ وتلك المعنية بمراقبة الإلتزام بتطبيق المعايير مثل هيئات سوق المال. (46)

**5. كفاءة السوق المالي:** فكلما كان سوق رأس المال نشطاً وكفؤاً، كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

**6. النظام القضائي:** كلما كان النظام القضائي يتسم بالقوة، كلما كان هناك توجه من الإدارة نحو زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك نتيجة لتخوف الإدارة من المساءلة القضائية في المبالغة في زيادة وانخفاض قيم الأصول. (47)

### 3.2 مقاييس التحفظ

هناك خمسة مقاييس للتحفظ المحاسبي تُعدّ من أكثر المقاييس شيوعاً وهي:

#### 1. نموذج (Basu, 1997) (48)

ويعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة (49)، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر - وهو جوهر التحفظ المحاسبي - إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تتعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ (Basu) أن عوائد الأسهم السالبة سوف تتعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة (50).

## 2. نموذج(Beaver and Ryan, 2000)

وفقاً لهذا النموذج فإنّ التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإنّ زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لحق الملكية، وهنا، فإنّ انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ(51).

3. **مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية**، ويستخدم هذا المدخل نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وذلك لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية وقد أشارت عدة دراسات (52) (53) إلى أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأقل من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن الشركة مقبلة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ الذي نادى به النظرية المحاسبية.

4. **المدخل الذي يستند إلى المستحقات**: المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها. (54) (55)

5. **مؤشر التحفظ (C-Score)**: تم تطوير هذا المؤشر من قبل Penman & Zhang (56) ويهدف إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن ارتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ(57).

### 3. الدراسات السابقة

قسّم الباحث الدراسات السابقة إلى عدة مجموعات الأولى تناولت قياس مستوى التحفظ في القوائم والتقارير المالية، والثانية اهتمت بقياس الآثار المترتبة على التحفظ المحاسبي، والثالثة تناولت العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ، والرابعة تعرضت دوافع التحفظ:

**فحول مستوى التحفظ في القوائم المالية:** فقد توصلت دراسة محسن (58) التي أجريت على عينة قوامها (38) شركة من الشركات المساهمة العامة السعودية بهدف قياس درجة التحفظ المحاسبي لديها خلال الفترة ما بين 2006-2010م، إلى قلة درجة التحفظ المحاسبي الذي تنتهجها الشركات السعودية المساهمة، وعدم وجود أثر جوهري لعوامل حجم المنشأة وطبيعة الصناعة وحجم المديونية على درجة التحفظ المحاسبي المتبعة، وأن الشركات الصغيرة أكثر تحفظاً من الكبيرة، والشركات ذات المديونية الأقل أكثر تحفظاً من عالية المديونية. وقد سبق وأن أجرى كل من العتيبي وخليفة (59) دراسة بهدف قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن (50) شركة مساهمة عامة سعودية في الفترة ما بين 2004-2010، وقد تم استخدام نموذج (Basu,1997) لقياس مستوى التحفظ، وأظهرت النتائج عدم تمتع التقارير المالية بالتحفظ، ومن ثم انخفاض مستوى جودة الأرباح والشفافية المالية الصادرة عن تلك الشركات. وقد توصلت دراسة السهلي (60) إلى النتيجة نفسها حيث كشفت انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، ولم تجد هذه الدراسة أية علاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة وحجم المديونية، وقد كانت الشركات الكبيرة الأقل تحفظاً. وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت نتائج دراسة (Hamdan) (61) وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وأن التقارير المالية الصادرة عن الشركات صغيرة الحجم تتميز بالتحفظ أكثر من التقارير المالية الصادرة عن الشركات كبيرة الحجم، وأن لعقود الدين دوراً في تحديد مستوى التحفظ. وقد وجد (Kwon et al) (62) أن مستوى التحفظ في القوائم المالية يختلف بين الشركات تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة، فالشركات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كالاتصالات

والحسابات تتميز بقدر أكبر من التحفظ مقارنة مع الشركات التي تعمل في صناعات منخفضة التكنولوجيا كالشركات التي تعمل في مجال الزراعة والأغذية. وفي الاتجاه نفسه وجد (Srivastava & Tse) (63) أن التحفظ في القوائم المالية للشركات الأمريكية في زيادة مستمرة على مدار الفترة من عام 1972-2006 وأن هذه الزيادة في درجة التحفظ كانت أكبر في الشركات التي تعمل في الصناعات ذات المستوى العالي من التكنولوجيا.

وقد أجرى حمدان (64)، دراسة مشابهة تهدف إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية، وبحثت أيضاً في العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات وهي: نشاط القطاع، وحجم الشركة، والمديونية؛ وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات الأردنية البالغ عددها (114) شركة للفترة الممتدة من (2002-2006)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الأردنية، كما وجدت الدراسة أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، وقد كان لعامل الحجم أثر في مستوى التحفظ المحاسبي، إذ تبين أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم، بينما لم يكن لعامل المديونية أي أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية. وقد سبق وأن أجرى (Hamdan) (65) دراسة بهدف قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه لدى الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وعددها (50) شركة للفترة ما بين 2005-2008 مستخدمة في ذلك نموذج (Basu, 1997)، ومدخل القيمة السوقية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات البحرينية تتميز بالتحفظ، وقد أكدت هذه النتيجة من خلال استخدام مدخلين مختلفين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، أما عن تمايز الشركات البحرينية في مستوى تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها، فقد بينت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية.

وحول الأثر المتوقع للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، فقد توصلت دراسة (Watts & Zuo) (66) التي قامت بدراسة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية خلال أزمة أسواق المال العالمية التي بدأت مع منتصف العام

2008 وطبقت الدراسة على عينة قوامها (2983) شركة أمريكية من الشركات المساهمة غير المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتميز بمستويات تحفظ محاسبي مرتفعة في سياساتها المالية قد تأثرت عوائدها بشكل محدود بالأزمة المالية، وأن الشركات الأكثر تحفظاً كانت قادرة على إصدار المزيد من الديون والدخول في استثمارات جديدة خلال فترة الأزمة المالية. وتوصلت دراسة (Lalbar et. Al) (67) إلى وجود علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وفعالية قياس الاستثمارات، ومن جانب آخر فقد توصلت دراسة محمد (68) إلى تزايد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي باعتباره أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تطبقها معظم الشركات حول العالم، وأن التحفظ المحاسبي يساعد على صدق وشفافية القوائم المالية، ويساعد على حماية مصالح الأطراف ذوي العلاقة. وأظهرت نتائج دراسة رزق (69) أن قياس التحفظ المحاسبي قدم إسهامات متعددة للبحث المحاسبي المعاصر، وأن التحفظ المحاسبي يُعدّ آلية من آليات السيطرة على توقعات أعضاء مجلس الإدارة نحو تقدير الأرباح وتحديد مكافآتهم، ومن ثم القدرة على تحقيق علاقة تعاقدية كفؤة بين المنشأة وأطراف التعاقد التي تتعامل مع المنشأة سواء كانت عقود الدين - عقود مكافآت الإدارة - عقود الضرائب وأصحاب الأسهم. وخرجت دراسة (Watts) (70) بنتيجة أن أفضل وسيلة مضادة لإدارة الأرباح الاندفاعية هو التحفظ المحاسبي، وقد خلصت دراسة (Helbok & Walker) (71) إلى أن التحفظ المحاسبي يجعل الربح الظاهر في القوائم المالية المنشورة يقترب من تنبؤات المحللين الماليين، وفي السياق نفسه جاءت نتائج دراسة (Mason) (72) التي خلصت إلى أن المتعاملين في السوق المالي تزداد ثقتهم بالمعلومات الصادرة عن الشركات كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، وقد خلصت دراسة (Beja & Weiss) (73) إلى أن التحفظ المحاسبي يُعدّ ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية. وتوصل عبد الملك (74) إلى أن التحفظ المحاسبي يحقق منفعة للأطراف المتعددة لأنه يُستخدم كألية لمقابلة عدم تماثل المعلومات ويحقق درجة عالية من الشفافية، ويحمي الملاك من التغيرات غير المبررة في تكوين المخصصات والتقديرات المحاسبية.

**وحول العوامل التي تؤثر على مستويات التحفظ، فقد توصلت دراسة عبد**

الملك(75) الى أن حوكمة الشركات تؤثر على مستويات التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية، وأن أكثر قواعد الحوكمة تأثيراً على مستوى التحفظ المحاسبي هو استقلال مجلس الإدارة، وقد قامت دراسة كساب(76) باختبار عوامل مثل حجم الشركة ونسبة المديونية والمعايير المحاسبية على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين كان هناك علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، وأن الشركات التي كانت تستخدم معايير محاسبية وطنية كان التحفظ المحاسبي لديها أكبر من تلك الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية. وأظهرت دراسة شنطاوي(77) التي أجريت على عينة قوامها (105) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وممارسة التحفظ المحاسبي، في حين أظهرت علاقة عكسية بين كل من نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية وحجم الأصول وبين ممارسة التحفظ المحاسبي.

وهناك عدة دوافع للتحفظ المحاسبي وهذا ما أكدته نتائج العديد من الدراسات، حيث ذكر (Watts)(78) أربعة دوافع للتحفظ المحاسبي وهي التعاقدات والدعاوى القضائية والضرائب، والمنظمات المهنية، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد بأن الدوافع الأكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبي هما التعاقدات، والدعاوى القضائية أو ما يسمى بالمسؤولية القانونية للمساهمين، أما الضرائب والمنظمات المهنية، فقد وجد أن تأثيرهما ضعيف على ممارسات التحفظ المحاسبي. ويرى (Hanna)(79) أن الإدارة في أي شركة قد تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي لعمل ما يسمى Big Bath من أجل تعظيم الأرباح المستقبلية على حساب أرباح العام الحالي، ويحدث ذلك في أغلب الأحيان عند تغيير الإدارة، كما وجد أيضاً أن تجنب الدعاوى القضائية أو تجنب المسؤولية القانونية أحد الدوافع الرئيسة لممارسة التحفظ المحاسبي. وقد تناول (Ball, et al)(80) أحد الدوافع الأخرى لممارسة التحفظ المحاسبي وهو نسبة المديونية، فعندما تقترض أي شركة فإن المقرض يفرض بعض الشروط لضمان قيام المقرض بسداد القرض وفوائده، على الجانب الآخر يحاول المقرض بكل الطرق

المشروعة وغير المشروعة عدم انتهاك شروط عقد القرض، وبالتالي إذا كانت نسبة المديونية عالية لدى احدى الشركات فمن المتوقع ألا تقوم تلك الشركة بممارسة التحفظ المحاسبي بهدف عدم التأثير السلبي حتى لا يترتب على ذلك الاعتراف المبكر بأي خسائر، ومن ثم تخفيض الأرباح وتخفيض قيم الأصول، وبالتالي سرعة انتهاك شروط عقد الاقتراض.

وتناولت دراسات أخرى (81)Watts; (82)نسبة الملكية لدى المؤسسات المالية كأحد دوافع التحفظ المحاسبي، حيث وجد أنه كلما زادت نسبة ملكية المؤسسات المالية في هيكل ملكية الشركة، كلما زاد الطلب على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كأحد وسائل الحوكمة. وقد قام أبو الخير(83) بتحليل ومناقشة أربعة دوافع للتحفظ المحاسبي، الدافع الأول يتمثل في أثر التعاقدات المالية الخاصة بعقود الحوافز وعقود المديونية، والدافع الثاني المسؤولية القانونية التي يلقيها القانون على المعنيين بإعداد القوائم المالية وعلى الأخص المدققين، والدافع الثالث هو العوامل النظامية وتعرض المنظمات للمساءلة السياسية والاجتماعية في حالة فشل الشركات بسبب المبالغة في القيم المحاسبية، والدافع الرابع هو التكاليف الضريبية ومحاولة تأجيلها للمستقبل. وتوصلت هذه الدراسة إلى إمكانية استخدام مدخل القيمة السوقية لقياس التحفظ، وأن استخدام القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول يترتب عليه زيادة حساسية النموذج للخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول بعد ذلك.

### ما يميز دراسة الباحث

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تقوم بقياس التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وبيان أثره على القيمة السوقية للسهم، حيث لم تقم أي من الدراسات السابقة بالربط بين مستوى التحفظ والقيمة السوقية للسهم، بالإضافة إلى أنه لم يسبق إعداد دراسة في فلسطين لقياس مستوى التحفظ لدى الشركات المساهمة العامة، وبيان أثر مستوى التحفظ لديها على القيمة السوقية للسهم.

#### 4. منهجية الدراسة وفرضياتها

##### 1.4 منهجية الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، وتحقيق أهدافها، استخدم الباحث منهجية متعارف عليها في مثل هذا النوع من الدراسات وفقاً لما هو آت:-

##### - وسائل جمع البيانات

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع سجلات سوق فلسطين للأوراق المالية، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بالشركات عينة الدراسة، ومن واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من هذه الشركات خلال الفترة من 2005م وحتى 2012م.

##### 2.4 فرضيات الدراسة

##### تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

1. لا توصف التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالتحفظ .
2. لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

##### 5. نموذج الدراسة

هناك عدة نماذج تقيس درجة التحفظ المحاسبي، وقد اعتمد الباحث نموذج(Beaver and Ryan)(84)، ووفقاً لهذا النموذج وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية، لذلك فإنه بزيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يزداد حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، وترجع جذور هذا النموذج لـ: (Feltham & Ohlson)(85)، حيث قدما التحفظ المحاسبي في نموذج لتقييم الدخل المتبقي، ووصفوا التحفظ بأنه الميل إلى التحيز لأسفل، أي تدنية القيمة الدفترية مقارنة بقيمتها السوقية. وهذا النموذج يمكن استخدامه اما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليلاً على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، وهنا فإن انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي. ومن

أهم مميزات هذا النموذج أنه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة في عام واحد أو وفقاً لسلسلة زمنية، وهي الميزة التي يتميز بها هذا النموذج مقارنةً بنموذج (Basu) (86) ونموذج (Ball & Shivakumar) (87) اللذين لا يمكنهما قياس التحفظ لشركة محددة (سلسلة زمنية).

وقد استخدمت الدراسة أيضاً نموذج (Basu) (88) لتأكيد اختبار الفرضيات، ويعتمد هذا النموذج على حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، ووفقاً لهذا النموذج فإن الأخبار السيئة تنعكس في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه، فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتها في فترات الأخبار الجيدة، وقد استخدم نموذج (Basu, 1997) الانحدار العكسي للأرباح المتراجعة  $(Xi,t)$ ، على العائد  $(Ri,t)$  وفقاً لنموذج الانحدار الآتية:

$$Xi,t / Pi,t-1 = \alpha_0 + \alpha_1 DRi,t + \beta_0 Ri,t + \beta_1 (Ri,t \times DRi,t)$$

$Xi,t$ : ربح السهم العادي للشركة للفترة  $t$ ، ويساوي صافي الربح قبل البنود غير العادية مقسوماً على عدد الأسهم العادية.

$Pi,t-1$ : سعر السهم في بداية الفترة  $t$  للشركة  $i$ .

$Ri,t$ : عائد السهم ويقاس من خلال الفرق بين السعر السوقي للسهم في نهاية الفترة وبدايتها مع إضافة توزيعات الأرباح.

$DRi,t$ : متغير وهمي (dummy variable) ويساوي (1) إذا كان  $Ri,t$  أقل من الصفر، و(0) إذا كان  $Ri,t$  أكبر من الصفر.

## 6. الدراسة التطبيقية

### 1.6 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة

فلسطين حتى نهاية العام 2012م وذلك وفقاً لسجلات بورصة فلسطين والجدول رقم (1) يوضح مفردات مجتمع الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (1): توزيع مفردات مجتمع الدراسة على حسب القطاعات الاقتصادية

النسبة	العدد	القطاع
18.7%	9	البنوك والخدمات المالية
23%	11	الصناعة
14.6%	7	التأمين
16.7%	8	الاستثمار
27%	13	الخدمات
100%	48	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التداول المنشورة من قبل بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2012.

#### عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة الدراسة من الشركات التي نشرت تقاريرها المالية حسب الأصول ولمدة ثماني سنوات على الأقل خلال الفترة من 2005م ولغاية 2012م، وبعد استيفاء الشروط التالية:

1. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2005 ولغاية 2012م.
  2. لم تشارك في أي اندماج مع شركة أخرى طيلة فترة الدراسة.
  3. مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
  4. توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
  5. عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.
- وبالتالي، كانت العينة النهائية التي تم إجراء الدراسة عليها تتكون من (31) شركة. والجدول الآتي رقم (2) يبين توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية.

## جدول رقم (2). توزيع مفردات عينة الدراسة

النسبة	العدد	القطاع
19%	6	البنوك والخدمات المالية
29%	9	الصناعة
10%	3	التأمين
22.6%	7	الاستثمار
19.4%	6	الخدمات
100%	31	المجموع

## فترة الدراسة

غطت الدراسة الفترة الواقعة بين العام 2005م وحتى العام 2012م وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر بيانات منشورة لدى معظم مفردات مجتمع الدراسة خلال هذه الفترة.

## أداة الدراسة

استخدم الباحث بيانات القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة الدراسة من 2005 وحتى 2012م، وقد تم تطبيق كل من مقياس التحفظ الذي قدمه (Beaver and Ryan, 2000) ومقياس (Basu, 1997) وذلك بهدف قياس التحفظ لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد تم تشغيل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف (SPSS. V20).

## 2.6. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تشمل عينة الدراسة (31) شركة عبر مجموعة من السنوات (2005-2012)، وهي بيانات سلاسل زمنية بمجموع مشاهدات (248) مشاهدة، لذلك يُعدّ نموذج الانحدار هو الملائم لقياس هذه العلاقة وهو الانحدار المشترك (pooled data regression) بطريقة المربعات الصغرى.

### 1.2.6. الاختبارات التمهيدية

قبل البدء باختبار صحة الفرضيات لابد من التحقق من صحة البيانات وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات:

#### - اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف، لمعرفة إن كانت البيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات المناسبة لكل حالة (اختبارات معلمية - اختبارات لا معلمية).

وتستخدم الاختبارات المعلمية عندما يكون التوزيع طبيعياً، ويكون مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، بينما تستخدم الاختبارات اللامعلمية عندما يكون التوزيع غير طبيعي، ويكون مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وقد أوضحت نتائج الاختبار أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير نسبياً فإن عدم التوزيع الطبيعي لن يؤثر على صحة نموذج الدراسة. والجدول رقم (3) يوضح ملخص نتائج اختبار التوزيع.

#### جدول رقم (3)

اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة توزيع البيانات

Tests of Normality

Shapiro- Wilk			Kolmogorov Smirnov <sup>a</sup>			
Sig.	df	Statistic	Sig.	Df	Statistic	
.000	246	.683	.000	246	.251	ربح السهم
.000	246	.736	.000	246	.258	سعر السهم أول المدة
.000	246	.314	.000	246	.382	عائد السهم

a. Lilliefors Significance Correction

## - اختبار التداخل الخطي

تعتمد قوة النموذج الخطي العام على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات، وللتحقق من التداخل الخطي يتم استخدام مقياس Collinearity Statistics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد Variance Inflation Factor VIF، إذ يُعدّ هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة (89) وأن الحصول على (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني، ويلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (5)، مما يدل على أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي.

## جدول رقم ( 4 )

## اختبار التداخل الخطي

Coefficients<sup>a</sup>

Collinearity Statistics		Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
VIF	Tolerance			Beta	Std. Error	B	
		.000	11.529		.088	1.018	(Constant) 1
2.445	.409	.815	-.234	-.014	.090	-.021	عائد السهم RIT
1.197	.835	.000	12.147	.493	.341	4.145	ربح السهم العادي
2.295	.436	.000	- 11.099	-.624	.136	- 1.512	العائد المتغير الوهمي

## - اختبار الارتباط الذاتي

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جرّاء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson DW)، ونفس نتيجة هذا الاختبار إذا كانت قريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (2) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، والنتيجة المثلى فهي تتراوح بين (1.5-2.5) (90). ويتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (DW) لنموذج الدراسة هي (2.043) وهي نتيجة مثلى، وتدل على خلو نموذج الدراسة من الارتباط الذاتي.

## جدول رقم (5)

## اختبار الارتباط الذاتي

Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.043	.1713249	.475	.481	.694 <sup>a</sup>	1

## - وصف متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (6) أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأقل قيمة وموزعة على القطاعات الخمسة التي تنتمي إليها الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 وحتى 2012.

## جدول رقم (6)

## الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	القطاع	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
ربح السهم $(X_{i,t})$	القطاع الخدمي	0.107	0.258	- 0.306	0.693
	قطاع التأمين	0.280	0.278	- 0.016	0.899
	قطاع البنوك	0.127	0.289	- 0.119	1.858
	القطاع الاستثماري	0.051	0.148	- 0.262	0.674
	القطاع الصناعي	0.173	0.196	- 0.093	0.710
سعر السهم أول المدة $(P_{i,t-1})$	القطاع الخدمي	1.758	2.322	0.360	13.600
	قطاع التأمين	3.925	2.450	0.280	9.500
	قطاع البنوك	1.645	1.231	0.670	5.700
	القطاع الاستثماري	1.144	0.999	0.400	7.340
	القطاع الصناعي	2.407	2.079	0.290	9.950
عائد السهم $(R_{i,t})$	القطاع الخدمي	0.041	1.777	- 8.476	8.569
	قطاع التأمين	- 0.278	1.851	- 6.075	4.750
	قطاع البنوك	- 0.065	0.504	- 1.355	1.990
	القطاع الاستثماري	0.015	1.134	- 4.201	5.950
	القطاع الصناعي	0.060	1.133	- 3.433	6.504

0.000	- 8.476	1.219	- 0.25 2	القطاع الخدمي	العائد × المتغير الوهمي (DRi,t × Rit )
0.000	- 6.075	1.322	- 0.643	قطاع التأمين	
0.000	- 1.355	0.308	- 0.181	قطاع البنوك	
0.000	- 4.201	0.639	- 0.232	القطاع الاستثماري	
0.000	- 3.433	0.581	- 0.272	القطاع الصناعي	

## 2.2.6 اختبار الفرضيات وتحليلها

### - اختبار الفرضية الأولى

لا توضح التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في

بورصة فلسطين بالتحفظ.

بتطبيق نموذج (Beaver and Ryan, 2000)، والذي يقوم على أساس احتساب القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والجدول رقم (7) يوضح متوسط القيمة السوقية لحقوق الملكية منسوبة إلى متوسط القيمة الدفترية لحقوق الملكية لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ضمن عينة الدراسة وموزعة على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من (2005-2012)، في حين يوضح الجدول رقم (8) ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب مستويات التحفظ وفقاً لنموذج (Beaver and Ryan, 2000)

## جدول رقم ( 7 )

متوسط القيمة السوقية لحقوق الملكية منسوبة إلى القيمة الدفترية لدى الشركات كافة

متوسط القيمة السوقية	القطاع الصناعي	متوسط القيمة السوقية	القطاع الاستثماري	متوسط القيمة السوقية	القطاع البنوك
0.869	الفلسطينية لصناعة اللدائن	0.747	الاتحاد للإعمار والاستثمار	1.369	البنك الوطني
1.023	مطاحن القمح الذهبي	0.935	المستثمرون العرب	1.230	بنك القدس
1.079	العربية لصناعة الدهانات	1.608	الفلسطينية للاستثمار والإئتماء	1.061	البنك الإسلامي العربي
1.636	سجائر القدس	0.758	فلسطين للاستثمار الصناعي	0.941	البنك الاستثمار الفلسطيني
2.022	بيرزيت للأدوية	1.358	شركة بدكو	0.888	البنك التجاري الفلسطيني
1.586	الزيوت النباتية	0.949	القدس للاستثمارات العقارية	2.312	بنك فلسطين المحدود
1.301	المستحضرات الطبية	0.890	فلسطين للاستثمار العقاري		
1.033	دواجن فلسطين				
0.481	الوطنية لصناعة الكرتون				
1.226	الوسط	1.035	الوسط	1.300	الوسط

متوسط القيمة السوقية	القطاع التامين	متوسط القيمة السوقية	القطاع الخدماتي
1.000	ترست للتأمين	0.968	الفلسطينية للتوصيل والخدمات
2.772	التأمين الوطنية	0.967	الفلسطينية للكهرباء
3.178	غزة الأهلية للتأمين	2.697	الاتصالات الفلسطينية
		0.881	العربية الفلسطينية لمراكز التسويق
		0.531	المؤسسة العقارية العربية
		0.990	المؤسسة العربية للفنادق
2.317	الوسط	1.172	الوسط

## جدول رقم (8)

## ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب درجة التحفظ

الترتيب	القطاع	المتوسط الحسابي للقيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية
1	قطاع التامين	2.317
2	قطاع البنوك	1.300
3	القطاع الصناعي	1.226
4	القطاع الخدماتي	1.172
5	قطاع الاستثمار	1.035

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع التأمين يحتل المرتبة الأولى من حيث مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، حيث بلغ متوسط القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (2.317)، فكان قطاع الاستثمار أقل القطاعات الاقتصادية تحفظاً.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية من خلال تطبيق نموذج (Basu,1997)، حيث

يظهر الجدول رقم (9) نتائج اختبار نموذج (Basu, 1997) العام لمدى وجود ظاهرة التحفظ المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

### جدول رقم (9)

نتائج اختبار الانحدار المشترك Pooled Least Squares لنموذج الفرضية الأولى.

Sig.	T	Standardized	Unstandardized		Model
		Coefficients	Std.	Error	
		Beta			
.000	4.771		.019	.090	(Constant) 1
.035	2.121	.196	.014	.031	عائد السهم $R_{i,t}$
.003	-2.985	-.206	.027	-.082	المتغير الوهمي $DR_{i,t}$
.094	1.620	-.150	.022	-.036	العائد × المتغير الوهمي $R_{i,t} \times DR_{i,t}$
		0.11	R-Squared		معامل التحديد

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (N-P-1) ، حيث أن P هي عدد المتغيرات المستقلة في النموذج ( 1-3-248 ) وهي 1.660 وفقاً لنموذج (Basu,1997) يتم فحص التحفظ في التقارير المالية للشركات، إذا كانت الأرباح أكثر تضمناً للأنباء السيئة (العائد السالب) وهذا يعني أن المتغير  $(R_{i,t} \times DR_{i,t})$  في النموذج يجب أن يكون هاماً إحصائياً، ومن الجدول رقم (9) نجد أن  $(R^2)$  لنموذج التحفظ المحاسبي بلغ (0.11)، وهي نسبة منخفضة، وعند اختبار الفرضية

العدمية الأولى بأن التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لا تتصف بالتحفظ، والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي ( $H_0: \beta_2=0$ ) مقابل الفرضية البديلة ( $H_a: \beta_2 \neq 0$ ) نجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) للمتغير ( $R_{i,t} \times DR_{i,t}$ ) يساوي (-0.15)، وهو غير هام إحصائياً، إذ كانت (t-test) تساوي ( 1.620 ) وهي أقل من قيمتها الجدولية واحتمالها أكبر من (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية والتي تعكس انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية حسب نموذج (Basu, 1997). وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة محسن (91)، حمدان (92)، السهلي (93).

#### -اختبار الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

تختبر هذه الفرضية العلاقة بين التحفظ في القوائم المالية والقيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والجدول رقم (10)، (11)، (12) تظهر أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات هذه الفرضية.

### جدول رقم (10)

#### مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرضية الثالثة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.0045	1.2972	8.5177	0.2126	248	التحفظ
1.9155	1.9241	13.6000	0.0000	248	القيمة السوقية
					Pi,t
				248	Valid N (listwise)

## جدول رقم (11)

Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.693 <sup>a</sup>	.480	.478	1.38377

a. Predictors: (Constant), التحفظ

b. Dependent Variable:  $P_{i,t}$

## جدول رقم (12)

معامل الارتباط بين مستوى التحفظ والقيمة السوقية

القيمة السوقية $P_{i,t}$	التحفظ		
.693 <sup>**</sup>	1	Pearson	التحفظ
.000		Correlation	
		Sig. (2 - tailed)	
248	248	N	

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2- tailed).

يتضح من الجدول رقم (11) أن معامل الارتباط لمتغير التحفظ مع القيمة السوقية للسهم (0.693) وهو متغير ذو دلالة عند مستوى معنوية (0.01)، ومن الجدول رقم (12) يتضح أن قيمة معامل التحديد R-Squared بلغت (0.48) وتُعدّ مرتفعة إذا ما قورنت بقيمتها في الجدول رقم (9)، قد كانت قيمة (Sig 0.000)، وبناء على ذلك، يمكن القول بأنّ هناك أثر لمستوى التحفظ في القوائم المالية على القيمة السوقية لسهم الشركة، وبالتالي، رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرض البديل والقول بأنّه: يوجد أثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

## 7. النتائج والتوصيات

### 1.7 النتائج

بعد استعراض نتائج التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى ما يلي:  
أولاً: تبين من خلال تطبيق نموذج (Beaver and Ryan, 2000) لقياس درجة التحفظ على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من 2012-2005م أن مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة.

- على الرغم من انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية إلا أن قطاع التأمين، ومن ثم قطاع البنوك قد سجلا أعلى مستوى للتحفظ ضمن عينة الدراسة في حين سجلت الشركات ضمن القطاع الاستثماري أدنى مستويات للتحفظ، وهذا يتفق مع طبيعة قطاع المؤسسات المالية التي تميل إلى المبالغة في تكوين المخصصات والاحتياطات الفنية، ومن ثم تراكم الاحتياطات السرية لدى هذه القطاعات والذي من شأنه زيادة مستوى التحفظ .

- إنّ مستوى التحفظ لدى الشركات ضمن عينة الدراسة غير منتظمة خلال فترة الدراسة، ولم تأخذ شكلاً محدداً سواء أكان باتجاه الزيادة أم النقصان، وهذا يعود من وجهة نظر الباحث إلى اختلاف أسس القياس المتبعة والناجئة عن التعديلات على نصوص بعض

### المعايير المحاسبية المطبّقة.

ثانياً: على الرغم من المنفعة التي يقدمها التحفظ المحاسبي لأطراف متعددة بسبب استخدامه كألية لمقابلة عدم تماثل المعلومات وتحقيقه لدرجة عالية من الشفافية في التقارير المالية المنشورة، إلا أنه تبين، ومن خلال تطبيق نموذج (Basu, 1997) الخاص بقياس مستوى التحفظ على عينة الدراسة، أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لم تكن تتميز بالتحفظ المحاسبي، وأن فرضية عدم تماثلية الاعتراف بالأرباح والخسائر لم تتحقق في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ولهذا فإن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات قد يكون فيها الكثير من المبالغة في التقديرات المحاسبية وتغليب للأحداث الاقتصادية التي تحمل إشارات ومدلولات جيدة، وهذا يقلص من قدرة تلك الشركات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، ويزيد من حالة عدم اليقين، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات التي أجريت على بيانات مشابهة إلى درجة كبيرة للبيئة الفلسطينية منها دراسة حمدان (94) التي أجريت على عينة من الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ودراسة السهلي (95)، ودراسة العتيبي وخليفة (96) التي أوضحت أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية لا تتميز كذلك بالتحفظ.

ثالثاً: قامت الدراسة باختبار العلاقة بين مستوى التحفظ والقيمة السوقية للسهم، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لمستوى التحفظ على القيمة السوقية للسهم، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لارتفاع مستوى التحفظ عبر سنوات الدراسة على القيمة السوقية للسهم، مما يعني قدرة الشركات التي تتسم بزيادة مستوى التحفظ على التنبؤ بالمستقبل وتقليل المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية تنسجم مع الظروف الاستثمارية المحيطة.

### 2.7 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث التوصيات الآتية:

1. استناداً إلى نتائج الدراسة التي تشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، يوصي الباحث

بضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة من شأنها أن تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية كافة.

2. ضرورة إقرار قانون للحوكمة والإفصاح المالي في فلسطين ينسجم مع متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالية ويأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الفلسطينية، وذلك بهدف تنظيم وتحديد ظروف عملية التحفظ المحاسبي ونطاقها بالشكل الذي يساهم في عدالة تمثيل المعلومات المحاسبية للمركز المالي، والحد من إمكانية استخدام التحفظ المحاسبي كأداة وأسلوب لعملية إدارة الأرباح من قبل الشركات.

3. يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي أن يبدي رأيه بشكل واضح بمستوى التحفظ لدى الشركات محل التدقيق حيث يُظهر رأيه مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم المالية المنشورة لما لذلك من أثر إيجابي على زيادة جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات.

4. يتوجب على إدارة السوق المالي الفلسطيني وبالتعاون مع الجهات المهنية والحكومية ذات العلاقة عقد المزيد من ورشات العمل والندوات الفنية المتخصصة بهدف توجيه إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالالتزام بالمستوى المقبول للتحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

5. إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة في فلسطين والمتعلقة بقياس المستوى الأمثل للتحفظ، وتحديد العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ، ومن ثم وإظهار الآثار المترتبة على مستوى التحفظ، مع ضرورة أن تشمل الدراسات الشركات المساهمة العامة غير المدرجة في بورصة فلسطين.

## الهوامش:

1. Ball, R. and Kothari, S. (2007).Econometrics of the Basu asymmetric Timeliness coefficient and Accounting Conservation, Working Paper, Electronic Copy of This Paper is Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)..
2. جنيدي، محمد سعيد محمد.(2004). أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد(2)، ص ص 55 – 95.
3. Ball, R. and Shivakumar, L. (2005).Earning Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness, Journal of Accounting and Economics, Vol. (39), PP. 83-128.
4. Beaver, W. and Ryan, S. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling, Review of Accounting Studies, Vol. (10), PP.269-309.
5. Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol. (24) No. (1), PP. 3-37.
6. Goh, B.W., and Li, D. (2011). International Controls and Conditional Conservatism, The Accounting Review, Vol. (86), No. (3), PP.975-1005.
7. Watts, R., (2003). (a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons Vol. (17), PP. 207-221.
8. LaFond, R., Roychowdhury, S. (2008). Managerial Ownership and Accounting Conservatism, Journal of Accounting Research, Vo. (46), PP.101-135.
9. Francis, J., Martin, X., (2010).Acquisition Profitability and Timely Loss Recognition, Journal of Accounting and Economics, Vol. (49), PP.161-178.
10. LaFond,R. , Watts,R. L. (2008).The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. (83), PP.447-478.

11. Kim, Y., Li, S., Pan, C., Zuo, L. (2011). The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market: Evidence from Seasoned Equity Offering, Working Paper, MIT Sloan School of Management, and Santa Clara University.
12. Penman, S., and Zhang, X. (2002). Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, Vol. (77), No. (2), PP.237-264.
13. Gigler, F., Kanodia, G., Sapra, H., and Venugopalan, R. (2009). Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts, *Journal of Accounting Research*, Vol. (47), PP.767-797.
14. Financial Accounting Standards Advisory Council (FASAC), (2005). FASAC Meeting Handouts. June, 21, 2005. FASAC, Norwalk, CT.
15. Basu, S. (1997): Op. Cit; PP. 3-37.
16. Beaver, W. and Ryan, S. (2000). Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity, *Journal of Accounting Research*, Vol. (38), PP.127-148.
17. الحيايى، وليد ناجي. (2007). نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
18. Givoly, D. and Hayan, C. (2000). The Changing Time- Series Properties of Earning Cash Flow and Accruals, *Journal of Accounting and Economics*, Vol.(29), PP. 287-320.
19. Roychowdhury, S. & Watts, R. (2007). Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (44), PP.2-31.
20. Smith, J., and Skousen, F. (1987). *Intermediate Accounting*. 9th Edition, South-Western Publishing, Ohio.
21. Beaver, W. and Ryan, S. (2005). Op. Cit; PP.269-309.
22. Scott, William R. (2011). *Financial Accounting Theory*, 6th edition, Prentice Hall.

23. الحيايلى، وليد ناجي. (2008). نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت.
24. حسين، نظام (2007). نظرية المحاسبة، متاح على [www.geocities.com/irimawi/](http://www.geocities.com/irimawi/).
25. العادلي، يوسف عوض، والعظمة، محمد أحمد. (1986). المحاسبة المالية، المجلد الأول، المحاسبة عن الأصول، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت.
26. شاهين، على عبدالله. (بدون تاريخ). النظرية المحاسبية، برنامج الماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة .

27. Ball, R., Robin, A. and Sadka, G. (2005). Is Accounting Conservatism Due to Debt or Equity Markets? An International Test of “Contracting” and “Value Relevance”. Theories of Accounting. Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
28. Kim, J., Yi, C. (2006). Ownership Structure, Business Group Affiliation, Listing Status, and Earnings Management: Evidence from Korea. Contemporary Accounting Research, Vol. (23), PP. 427-464.
29. Mitton, T. (2002). A cross-Firm Analysis of the Impact of Corporate Governance on the East Asian Financial Crisis. Journal of Financial Economics, Vol. (64), PP. 215-241.
30. Ball, R. and Shivakumar, L. (2005). Op. Cit; PP. 83-128.
31. Watts, R.L., (2003). (a). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 207-221.
32. Watts, R. (2003). (b). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol. ( 17), PP. 287-301.
33. Ball, R., Kothari, S., Robin, A. (2000). The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), PP .1-51.

34. Zhang, J. (2008). The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (45), PP .27-54.
35. Ahmed, A., Billings, B., Morton, R. and Harris, M. (2002). The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bond Holder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Cost, *The Accounting Review*, Vol. (77), PP. 867-890.
36. Louis, H., Sun, A., Urcan, O. (2012). Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism. *Contemporary Accounting Research*, Forthcoming.
37. Li, X., (2010). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: International Analysis. Working paper, London Business School.
38. Biddle, G., Ma, M., Song, F. (2011). Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk. Working paper, University of Hong Kong.
39. Zmijewski, M., & Hagerman, (1981). An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standards Setting /Choice, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (3), PP.129-149.
40. Bushman, R. & Piotroski, J. (2006). Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (42), PP.107-148.
41. Hayan, C. (1995). The Information Content of Losses, *Journal of Accounting & Economics*, Vol. (20), No.(2), PP.125-153.
42. كساب، ياسر السيد.(2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد، (2)، ص ص 297 - 330*
43. Choi, W. (2007). Bank Relationships and The Value Relevance of The Income Statement: Evidence From Income- Statement Conservatism, *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol.

- (34) , No. (7), PP. 1051-1072.
44. Zhang, J. (2008). Op. Cit; PP.27-54.
45. Ahmed, A., Billings, B., Morton, R. and Harris, M. (2002). Op. Cit; PP.867-890.
46. أبو الخير، مديتر طه. (2008). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد(1)، ص ص1-63.
47. عبدالمك، أحمد رجب. (2010). قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة: دراسة مقارنة. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد، (14)، العدد(2)، مصر، ص ص 73 - 106.
48. Basu, S. (1997): Op. Cit; PP. 3-37.
49. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح. (2011). دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة – مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ص ص 68-104.
50. ياسين، محمد. (2008). "قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
51. كساب، ياسر السيد. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (2)، ص ص 297 - 330 .
52. Hamdan, A. (2011). The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. International Journal of Business and Management, Vol. (6), No. (7), PP.10-21.
53. Givoly , D. and Hayan ,C. (2000). Op. Cit; PP. 287-320.
54. Chen, H., Chen, J. Z., Lobo, G. J., Wang, Y. (2008). The Effects of Borrower and Lender Ownership Type on Accounting Conservatism: Evidence from China. Working Paper, University of Houston and Xiamen University.
55. Chen, S., Gul, F. A., Wu, D. (2008). Changes in Accounting Standards, Ownership Structures and Conservative Financial Reporting in China. Working Paper, Hong Kong Polytechnic University.

56. Penman, S., and Zhang, X. (2002). Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns . The Accounting Review, Vol. (77), No. (2), PP.237-264.

57. ياسين، محمد. (2008). مرجع سابق.

58. محسن، دينا يحيى على. (2013). "قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.

59. العتيبي، محمود حسني؛ خليفة، المعتز بالله البرنس محمد. (2012). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية. التعاون (السعودية)، المجلد (26)، العدد(76)، ص ص 15 - 29.

60. السهلي، محمد. (2009). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد(16)، العدد (1)، ص.ص:24-7.

61. Hamdan, A., Abzakh, M., and Al-Ataib, M. (2011). Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements. International Business Research, Vol. (4), No. (3), PP.18-29.

62. Kwon , S ; Yin , Q and Han , J. (2006) The Effect of Differential Accounting Conservatism on the Over-Valuation of High-Tech Firms Relative to Low-Tech Firms, Review of Quantitative Finance and Accounting, Vol. (27), pp.143-173 .

63. Srivastava, A. and Tse, S. (2007) What Drives Changes in Accounting Conservatism? The Effect of the Promptness of Recognizing Anticipated Gains Versus Losses on Conservatism, Working Paper, www.ssrn.com.

64. حمدان، علام محمد موسى. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد(8)، العدد(1)، ص ص. - 22 41.

65. Hamdan, A. (2011). Op. Cit; PP.10-21.

66. Watts, R. and Zuo L. (2011). Accounting Conservatism and Firm Value:

Evidence from the Global Financial Crisis, MIT Sloan School of Management, Social Science Research Network Electronic Paper Collection, and Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1952722>.

67. Lalbar, A., Ghaemmaghani, M., Pourmansoor H. ,and Karamali M. (2012). A Study of the Relationship between Accounting Conservatism and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Vol. (2), No. (6), PP. 5719-5725.

68. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح.(2011).مرجع سابق، ص ص 104-68.

69. رزق، إسلام شعبان على.(2008)."قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي في سوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

70. Watts, R., (2003). (a). Op. Cit ; PP. 207-221.

71. Helbok, G., & Walker, M. (2004) . On The Nature and Rationality of Analysts Forecasts under Earnings Conservatism, The British Accounting Review, Vol. (36), PP.45-68.

72. Mason, L. (2004). The Impact of Accounting Conservatism on The Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals, Journal of Accounting and Finance, Vol.(19), PP.249-264.

73. Beja, A., & Weiss, D. (2006). Some Informational Aspects of Conservatism, European Accounting Review, Vol. (15), PP.585-612.

74. عبدالملك، أحمد رجب.(2010). مرجع سابق، ص ص 73 - 106.

75. عبدالملك، أحمد رجب.(2011). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي - مصر، المجلد (15)، العدد (1) ، ص ص 1 - 54.

76. كساب، ياسر السيد.(2011). مرجع سابق،(2)، ص ص 297 - 330 .

77. شنتاوي، أحمد محمد جمعة أمين. (2013). "العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان.
78. Watts, R. (2003). (b). Conservatism in accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol. ( 17), PP. 287-301.
79. Hanna, J. (2002). Conservatism and Accounting Measurement, Working Paper, Paper, Electronic Copy of This Paper is Available at: www.ssrn.com.
80. Ball, R; Robin, A., and Sadka, G. (2008). Is Financial Reporting Shaped by Equity Market or by Debt Market? An International Study of Timeliness and Conservatism, Review of Accounting Studies, Vol. (13), PP.168-206.
81. Ramaling Egowda, S., and Yong Y. (2011). Institutional Ownership and Conservatism, Journal of Accounting and Economics, Vol. (52), No. (1).
82. Watts, R. (2003). (b). Op. Cit ; PP. 287-301.
83. أبو الخير، مدثر طه. (2008). مرجع سابق، ص ص 1 - 63
84. Beaver, W. and Ryan, S. (2000). Op. Cit ;, PP.127-148.
85. Feltham, G. and Ohlson, G. (1995). Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities, Contemporary Accounting Research, Vol. (11), No. (2), PP. 689-731.
86. Basu, S. (1997). Op. Cit ; PP. 3-37.
87. Ball, R. and Shivakumar, L. (2005). Op. Cit ; PP. 83-128.
88. Basu, S. (1997). Op. Cit ; PP. 3-37.
89. بشير، سعد (2003). دليلك الى البرنامج الاحصائي SPSS ، بغداد ،المعهد العربي للتدريب والبحوث، الجهاز المركزي للإحصاء.
90. بشير، سعد (2003). مرجع سابق .
91. محسن، دينا يحيى على. (2013). مرجع سابق.
92. حمدان، علام محمد موسى. (2012). مرجع سابق، ص ص. 22- 41.

93. السهلي، محمد. (2009). مرجع سابق، ص.ص: 24-7.
94. حمدان، علام محمد موسى. مرجع سابق، ص ص. 41-22.
95. السهلي، محمد. (2009). مرجع سابق، ص ص: 24-7.
96. العتيبي، محمود حسني؛ خليفة، المعتز بالله البرنس محمد. (2012). مرجع سابق.

## قائمة المراجع

1. أبو الخير، مثير طه. (2008). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد(1)، ص ص 1 - 63.
2. بشير، سعد (2003). دليلك الى البرنامج الاحصائي SPSS، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث، الجهاز المركزي للإحصاء.
3. جنيدي، محمد سعيد محمد. (2004). أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد(2)، ص ص 55 - 95.
4. حسين، نظام (2007). نظرية المحاسبة، متاح على [www.geocities.com/irimawi/](http://www.geocities.com/irimawi/).
5. حمدان، علام محمد موسى. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ عند اعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد(8)، العدد(1)، ص ص. 22-41.
6. الحياي، وليد ناجي. (2008). نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت.
7. الحياي، وليد ناجي. (2007). نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
8. رزق، إسلام شعبان على. (2008). "قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي في سوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.
9. السهلي، محمد. (2009). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد (16)، العدد (1)، ص.ص: 24-7.
10. شاهين، على عبدالله. (بدون تاريخ). النظرية المحاسبية، برنامج الماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة .

11. الشريف، إقبال. (2008). "جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمة المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان". أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن.
12. شنتاوي، أحمد محمد جمعة أمين. (2013). "العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
13. العادلي، يوسف عوض؛ والعظمة، محمد أحمد. (1986). المحاسبة المالية، المجلد الأول، المحاسبة عن الأصول، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت.
14. عبدالملك ، أحمد رجب. (2010). قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة: دراسة مقارنة. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (14)، العدد(2)، مصر، ص ص 73 - 106.
15. عبدالملك، أحمد رجب. (2011). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي – مصر، المجلد (15)، العدد (1)، ص ص 1 - 54.
16. العتيبي، محمود حسني؛ خليفة، المعتز بالله البرنس محمد. (2012). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة السعودية. التعاون (السعودية)، المجلد (26)، العدد(76)، ص ص 15 - 29 .
17. كساب، ياسر السيد. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد (2)، ص ص 297 - 330.
18. محسن، دينا يحيى على. (2013). "قياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.
19. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح. (2011). دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة – مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية. المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ص ص 68-104.
20. ياسين، محمد. (2008). "قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمة المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

## المراجع الأجنبية

1. Adam, T., & Gopal, V., (2008). The Investment Opportunity Set and Its Proxy for Variable, Journal of Financial Research, Vo. (31), No. (1), PP. 41-63.
2. Ahmed, A., Billings, B., Morton, R. and Harris, M. (2002). The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bond Holder-Shareholder Conflicts Over Dividend Policy and in Reducing Debt Cost, The Accounting Review, Vol. (77), PP. 867-890.
3. Ball, R. and Shivakumar, L. (2005). Earning Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness, Journal of Accounting and Economics, Vol. (39), PP. 83-128.
4. Ball, R., Robin, A. and Sadka, G. (2005). Is Accounting Conservatism Due to Debt or Equity Markets? An International Test of “Contracting” and “Value Relevance” Theories of Accounting. Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
5. Ball, R., Kothari, S., Robin, A. (2000). The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), PP. 1-51.
6. Ball, R; Robin, A., and Sadka, G. (2008). Is Financial Reporting Shaped By Equity Market Or by Debt Market? An International Study of Timeliness and Conservatism, Review of Accounting Studies, Vol. (13), PP.168-206.
7. Ball, R. and Kothari, S. (2007). Econometrics of the Basu Asymmetric Timeliness Coefficient and Accounting Conservation, Working Paper, Electronic Copy of This Paper is Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
8. Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics, Vol.(24) No.(1), PP. 3-37.
9. Beaver, W. and Ryan, S. (2000). Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity,

Journal of Accounting Research, Vol. (38), PP.127-148.

10. Beaver, W. and Ryan, S. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling, Review of Accounting Studies, Vol. (10), PP.269-309.

11. Beja, A., & Weiss, D. (2006). Some Informational Aspects of Conservatism, European Accounting Review, Vol. (15), PP.585-612.

12. Biddle, G., Ma, M., Song, F., (2011). Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk. Working paper, University of Hong Kong.

13. Bushman, R. & Piotroski, J. (2006). Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions, Journal of Accounting and Economics, Vol. (42), PP.107-148.

14. Chen, S., Gul, F. A., Wu, D. (2008). Changes in Accounting Standards, Ownership Structures and Conservative Financial Reporting in China. Working Paper, Hong Kong Polytechnic University.

15. Chen, H., Chen, J. Z., Lobo, G. J., Wang, Y. (2008). The effects of borrower and lender ownership type on accounting conservatism: Evidence from China. Working Paper, University of Houston and Xiamen University.

16. Choi, W. (2007). Bank Relationships and The Value Relevance of The Income Statement: Evidence From Income- Statement Conservatism , Journal of Business finance & Accounting , Vol.(34) , N.(7), PP. 1051-1072.

17. Feltham, G. A. and Ohlson, G. A. (1995). Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities, Contemporary Accounting Research, Vol. (11), No. (2), PP. 689-731.

18. Financial Accounting Standards Advisory Council (FASAC), (2005).FASAC Meeting Handouts. June, 21, 2005. FASAC, Norwalk, CT.

19. Francis, J., Martin, X. (2010).Acquisition Profitability and Timely Loss Recogni

- tion, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (49), PP.161-178.
20. Gigler, F., Kanodia, G., Sapiro, H., and Venugopalan, R. (2009). Accounting Conservatism and the efficiency of Debt Contracts, *Journal of Accounting Research*, Vol. (47), PP.767-797.
21. Givoly, D. and Haysan, C. (2000). The Changing Time- Series Properties of Earning Cash Flow and Accruals, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (29), PP. 287-320.
22. Goh, B.W., and Li, D. (2011). International Controls and Conditional Conservatism, *The Accounting Review*, Vol. (86), No. (3), PP.975-1005.
23. Hamdan, A. (2011). The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain. *International Journal of Business and Management*, Vol. (6), No. (7), PP.10-21.
24. Hamdan, A., Abzakh, M., and Al-Ataib, M. (2011). Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements. *International Business Research*, Vol. (4), No. (3), PP.18-29.
25. Hanna, J. (2002). Conservatism and Accounting Measurement, Working Paper, Electronic Copy of This Paper is Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
26. Haysan, C. (1995). The Information Content of Losses , *Journal of Accounting & Economics*, Vol. (20), No. (2), PP.125-153.
27. Helbok, G., & Walker, M. (2004). On The Nature and Rationality of Analysts Forecasts under Earnings Conservatism, *The British Accounting Review*, Vol. (36), PP.45-68.
28. Kim, Y., Li, S., Pan, C., Zuo, L., (2011). The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market : Evidence from Seasoned Equity Offering , Working Paper , MIT Sloan School of Management , and Santa Clara University .

29. Kim, J., Yi, C. (2006). Ownership Structure, Business Group Affiliation, Listing Status, and Earnings Management: Evidence from Korea. *Contemporary Accounting Research*, Vol. (23), PP. 427-464.
30. Kwon , S ; Yin , Q and Han , J. (2006) The Effect of Differential Accounting Conservatism on the Over-Valuation of High-Tech Firms Relative to Low-Tech Firms, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. (27), PP.143-173 .
31. LaFond,R. , Roychowdhury, S. (2008). Managerial Ownership and Accounting Conservatism, *Journal of Accounting Research*, Vol. (46), PP.101-135.
32. LaFond, R., Watts, R. (2008).The Information Role of Conservatism, *The Accounting Review*, Vol. (83), PP.447-478.
33. Lalbar, A., Ghaemmaghani, M., Pourmansoor, H. and Karamali, M. (2012). A Study of the Relationship between Accounting Conservatism and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange, *Journal of Basic and Applied, Scientific Research*, Vol. (2), No. (6), PP.5719-5725.
34. Li, X. (2010). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: International analysis. Working paper, London Business School.
35. Louis, H., Sun, A., Urcan, O. (2012). Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism. *Contemporary Accounting Research*, Forthcoming.
36. Penman, S., and Zhang, X. (2002).Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, Vol. (77), No. (2), PP.237-264.
37. Ramalingegowda, S., and Yong Y. (2011).Institutional Ownership and Conservatism, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (52), No. (1).
38. Roychowdhury , S. & Watts , R. (2007). Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting, *Journal of Accounting*

and Economics, Vol. (44), PP. 2-31.

39. Mason, L. (2004). The Impact of Accounting Conservatism on The Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals, Journal of Accounting and Finance, Vol. (19), PP.249-264.

40. Mitton, T. (2002). A cross-Firm Analysis of the Impact of Corporate Governance on the East Asian Financial Crisis. Journal of Financial Economics, Vol. (64), PP.215-241.

41.Scott, William R. (2011). Financial Accounting Theory, 6th edition, Prentice-Halls.

42.Smith, J., and Skousen, F. (1987). Intermediate Accounting. 9th Edition, South-Western Publishing, Ohio.

43. Srivastava, A and Tse, S. (2007) What Drives Changes in Accounting Conservatism? The Effect of the Promptness of Recognizing Anticipated Gains Versus Losses on Conservatism, Working Paper, www.ssrn.com.

44.Watts, R. and Zuo, L. (2011). Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis, MIT Sloan School of Management, Social Science Research Network Electronic Paper Collection, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1952722>.

45. Watts, R. (2003). (a). Conservatism in accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 207-221.

46.Watts, R. (2003). (b). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol. (17), PP. 287-301.

47. Zhang, X. (2008). Conservative Accounting and Equity Valuation, Journal of Accounting & Economics, Vol. (29), No. (1), PP. 129-149.

48. Zhang, J. (2008). The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lend.

ers and Borrowers. Journal of Accounting and Economics, Vol. (45), PP.27-54.

49. Zmijewski, M., & Hagerman, (1981). An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standards Setting /Choice, Journal of Accounting and Economics, Vol. (3), PP.129-149